6 ٪ نمواً سنوياً لودائع "الخاص" لدى البنوك إلى 34 مليار دينار

"بيتك": 14٪ زيادة سنوية للودائع الحكومية

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النمو السنوي في نوفمبر 2016 لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي سجل 7,4٪، إذ بلغت الودائع نحو 40,7 مليار دينار، وذلك وفق آخر معلومات اصدرها بنك الكويت المركزي، وهو أعلى بكثير من النمو السنوي الطفيف في العام الماضي البالغ نحو 0,6٪، حين بلغت الودائع 37,9 مليار دينار في نوفمبر عام 2015.

وقد جاء هذا النمو السنوي الذي تجاوز 2,8 مليار دينار مدفوعا بارتفاع سنوي لودائع القطاع الخاص بنسبة 6,2٪، وزيادة ودائع القطاع الحكومي بنسبة 14,4٪ في عام 2016، وعلى أساس المقارنة الشهرية، تراجعت الودائع بنحو 0,2٪ في نوفمبر مقارنة مع 40,8 مليار دينار في أكتوبر 2016. وشكلت ودائع القطاع الخاص نحو 84٪ من إجمالي الودائع في نوفمبر عام 2016 متراجعة بمقدار 1٪ بحصتها في نوفمبر 2015، فيما تحسنت حصة الودائع للقطاع الحكومي من إجمالي الودائع من 15٪ في نوفمبر عام 2015 إلى 16٪ في نوفمبر عام 2016.

ودائع الخاص

وأشار التقرير الى زيادة ودائع القطاع الخاص بـ 6,2٪ وبأكثر من 1,9 مليار دينار على أساس سنوي، وصولا إلى 34,1 مليار دينار، مقارنة مع 32,1 مليار دينار في نوفمبر عام 2015، في حين ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت نحو 0,2٪ عند المقارنة بنحو شهري مع 34,0 مليار دينار في نوفمبر 2016. وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وقد بلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 31,2 مليار دينار في نوفمبر عام 2016، وتشكل نحو 91,4٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص البالغة نحو 89,9٪ في نوفمبر عام 2015.

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد زادت حصتها في نوفمبر 59,6٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 57,5٪ في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب إلى 25,4٪ في نوفمبر 2016 مقارنة مع 26,4٪ في نوفمبر 2015، كما تراجعت حصة الودائع الادخارية إلى 15,1٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، مقارنة مع 16,1٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في نوفمبر 2015.

النمو الشهري

ولفت التقرير الى ارتفاع ودائع القطاع الخاص تحت الطلب إلى 7,9 مليارات دينار في نوفمبر مقابل 7,8 مليارات دينار في أكتوبر 2016، أي بنسبة ارتفاع شهرية بلغت نحو 0,9٪ ما يعادل 67,4 مليون دينار، بينما ارتفعت ودائع الادخار إلى 4,69 مليارات دينار بنسبة 1,0٪ وبمقدار 44,8 مليون دينار عن 4,65 مليارات دينار في أكتوبر من نفس العام. في حين أن ودائع القطاع الخاص لأجل قد تراجعت بنحو 0,6٪ وصولا إلى 18,57 مليار دينار في نوفمبر مقارنة مع 18,69 مليار دينار في أكتوبر 2016. وعليه بلغت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 31,17 مليار دينار بتراجع شهري طفيف بلغت نسبته 0,01٪ أي بحوالي 2,6 ألف دينار. على الجانب الآخر، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنحو 2,1٪ على أساس شهري، أي ما يعادل 60 ألف دينار عن أكتوبر 2016.

النمو السنوي

وقال التقرير ان ودائع القطاع الخاص تحت الطلب ارتفعت بنسبة 3,8٪ في نوفمبر عن العام الماضي، كما ارتفعت الودائع الادخارية بنسبة 1,21٪ على أساس سنوي في نوفمبر، أما ودائع القطاع الخاص لأجل فقد زادت بشكل ملحوظ خلال نوفمبر بنسبة 11,8٪ على أساس سنوي.

ودائع القطاع الحكومي

وذكر التقرير ان ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية تراجعت بواقع 100 مليون دينار وبنسبة 2,1٪ على أساس شهري خلال نوفمبر 2016، إذ اقتربت ودائع هذا القطاع من 6,6 مليارات دينار في نوفمبر مقابل ما فاق 6,7 مليارات دينار في أكتوبر، أما على أساس المقارنة السنوية فقد زادت بنسبة ملحوظة وصلت إلى 14,4٪ في نوفمبر 2016 مقارنة مع نوفمبر 2015. ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلا أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت إلى 95,9٪ في نوفمبر من إجمالي ودائع القطاع الحكومي مقارنة مع 97,1٪ من إجمالي القطاع الحكومي في نوفمبر 2015، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 4,1٪ مقارنة مع 2,9٪ في نوفمبر عام 2015.

7,4 ٪ النمو السنوي للودائع مسجلة 40,7 مليار دينار

الودائع بالعملة المحلية تشكل 91,4٪ من ودائع القطاع الخاص

12 ٪ نمواً سنوياً ملحوظاً لودائع "الخاص لأجل"

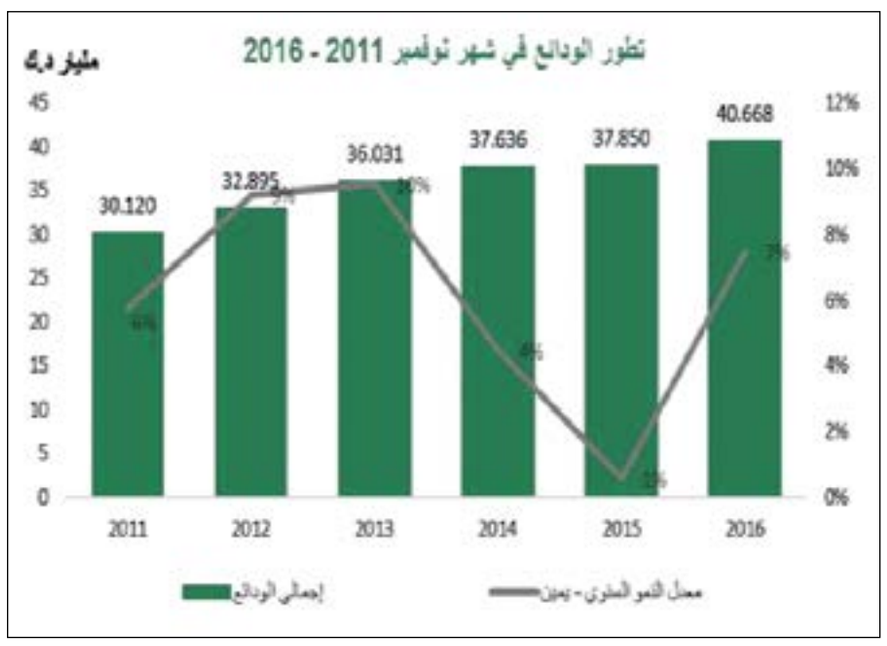

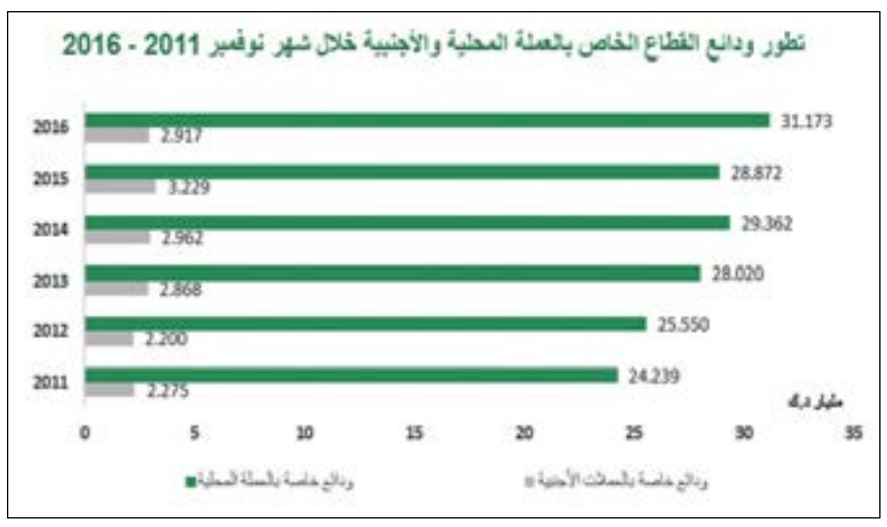

المستشار الكويتي

abumishari1@yahoo.com
www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

إعادة هيكلة القطاع النفطي.. ضرورة

قبل الحديث عن إعادة هيكلة القطاع النفطي الكويتي يجب تعريف إعادة الهيكلة (بأنها عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية، ويقصد بذلك مجموعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء) حيث تستطيع إعادة الهيكلة أن تنقذهم من المنافسة العالمية والانهيار.

منذ 2014 وأسعار النفط في انخفاض وتراوحت بين 30 و50 دولارا للبرميل، ما أدى الى اتخاذ قرار في الكويت ودول الخليج بتخفيض المصروفات وترشيد الإنفاق في الميزانيات الحكومية وإيجاد مصادر دخل بديلة لتلافي عجز ميزانياتهم وعدم الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي وبما أن هذه الأزمة سوف تستمر ولن تعود أسعار النفط، كما كانت سابقا 100 دولار وأكثر للبرميل، بدأت دول الخليج العربي في وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية للسنوات القادمة للإصلاح الاقتصادي، منها اقتراح ضرائب وتخفيض الدعم وزيادة مشاركة القطاع الخاص والخصخصة ومشاريع الطاقة البديلة وتشجيع الصناعات المحلية ودعمها وتشجيع المستثمر الاجنبي وغيرها من مقترحات وخطط تهدف الى الاستدامة لحياة كريمة للمواطنين واقتصاد زاهر ومتطور.

وعليه وافق المجلس الأعلى للبترول على مقترح اعادة هيكلة القطاع النفطي وتعديل البناء التنظيمي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة من خلال تحويل ودمج الشركات النفطية إلى قطاعات تتبع «المؤسسة» نظرا للظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد وانخفاض أسعار النفط وتهدف اعادة الهيكلة الى خلق كيان إداري واحد لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة بحيث تكون الشركات كافة عبارة عن قطاعات والغاء فكرة الشركات الحكومية، ومن ثم خصخصة الشركات غير المجدية اقتصاديا، كما تهدف الى التخلص من الشركات النفطية الخاسرة وغير المجدية واختصار الإجراءات والقضاء على البيرو قراطية وفك التشابك والازدواجية بين مؤسسة البترول ووزارة النفط والشركات النفطية التابعة للمؤسسة.

وقرار اعادة الهيكلة جاء بناء على اطلاع المجلس الأعلى للبترول على تجارب الدول الأخرى وخاصة دول الخليج مثل السعودية وسوف تكلف شركة استشارية عالمية متخصصة للقيام بإعادة هيكلة القطاع النفطي ولكن يجب على المجلس الأعلى للبترول التأكد من أن نتائج هذه الدراسة سوف تحقق الأهداف المرجوة منها وتقر وتفعل وليس مصيرها الى الأدراج مثل بقية الدراسات الاستشارية التي كلفت الدولة ملايين الدنانير ولم تستفد منها والوحيد المستفيد منها هي الشركات الاستشارية التي تسلمت الملايين وقدمت الدراسة، كما يجب أن يتأكد المجلس الأعلى للبترول اذا كان هناك توصيات بخفض عدد العمالة في القطاع النفطي ألا يتضرر العاملون الكويتيون وإيجاد البدائل لهم.

"تقديرات "وكالة الطاقة" بنمو النفط الصخري 500 ألف برميل.. مبالغ فيها"

الفالح: 1,5 مليون برميل نفط خرجت من السوق في يناير

عواصم ـ رويترز: قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح امس إن 1,5 مليون برميل من النفط جرى سحبها من السوق في يناير وذلك من أصل 1,8 مليون برميل اتفق المنتجون على إخراجها من السوق.

وتوقع الفالح في تصريحات لـ«العربية» نمو إنتاج النفط الصخري في عام 2017 بما بين 200 و300 ألف برميل.

وذكر الفالح أن تقديرات رئيس وكالة الطاقة الدولية بنمو النفط الصخري 500 ألف برميل «مبالغ بها».

إلى ذلك، ارتفع النفط للجلسة الثانية امس بدعم من توقعات بانخفاض إمدادات المعروض وتقارير تظهر طلبا قياسيا من الصين لكن الأسعار ظلت تحت ضغط جراء ارتفاع مخزونات الخام والبنزين في الولايات المتحدة. وزاد خام القياس العالمي مزيج برنت 29 سنتا إلى 54,45 دولارا للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة ثمانية سنتات إلى 51,45 دولارا للبرميل.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن من المبكر جدا تقييم مدى التزام أعضاء أوبيك بتخفيضات الإنتاج التي تعهدوا بها في حين هبطت مخزونات النفط التجارية بالدول المتقدمة في نوفمبر لرابع شهر على التوالي ومن المتوقع انخفاضها أيضا في ديسمبر.

غير أن ارتفاع مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة حدت من مكاسب الأسعار.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة ارتفعت على غير المتوقع الأسبوع الماضي في ظل تباطؤ حاد لإنتاج المصافي بينما صعدت مخزونات البنزين وسط ضعف الطلب. وزادت مخزونات الخام 2,3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 13 يناير في حين توقع المحللون ارتفاعها 342 ألف برميل. وأظهرت البيانات ارتفاعا أكبر بكثير من المتوقع في مخزونات البنزين.

وتتجه العقود الآجلة لبرنت والخام الأميركي إلى تكبد ثاني خسائرها الأسبوعية على التوالي.

توقع نمو إنتاج النفط الصخري بين 200 و300 ألف برميل في 2017

وكالة الطاقة: من المبكر جداً تقييم مدى التزام أعضاء "أوبيك" بتخفيضات الإنتاج

وزير النفط السعودي خالد الفالح متحدثا في دافوس وتصريحات جديدة حول النفط الصخري والالتزام الاخير باتفاق «أوبيك» (أ.ب)

الشعبوية وإغلاق الأسواق وتوترات التجارة العالمية

هذه مخاوف كبار مسؤولي النفط

دافوس (سويسرا) ـ رويترز: يشعر مسؤولون تنفيذيون ومنتجون في الشرق الأوسط بالقلق من أن تؤدي التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى ضبابية آفاق نمو الطلب العالمي على الطاقة وتعافي أسعار النفط.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح لرويترز «ليس جديدا على بلدنا أن تشعر ببعض القلق (بشأن التوترات). لكن هناك قدرا كبيرا من الحكمة لدى الجانبين، وأتمني ألا يكون لهذا القلق أي أساس».

ودافع الرئيس الصيني شي جين بينغ بقوة عن التجارة الحرة في دافوس مؤكدا رغبة بكين في الاضطلاع بدور عالمي أكبر في الوقت الذي تحول فيه الولايات المتحدة تركيزها إلى الداخل.

وقال الفالح الذي يمثل أكبر مصدر للنفط في العالم على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس «إن أكبر اقتصادين بحاجة إلى تسوية خلافاتهما من أجل صالح المجتمع الدولي».

واتفق مع وجهة النظر هذه مسؤولون بشركات نفط حضروا اجتماع القادة السياسيين وكبار رجال الأعمال في سويسرا.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال ـ شركة خاصة لإنتاج النفط تعمل في الشرق الأوسط ومقرها أبوظبي ـ ماجد جعفر: «قد تأتي أكبر المخاطر التي تهدد أسواق الطاقة من الصراع الأميركي ـ الصيني الذي يمتد من القضايا الجيوسياسية في آسيا إلى حروب تجارية محتملة».

وحذر شي الدول الأخرى من تغليب مصالحها الوطنية دون تفكير في إشارة على ما يبدو لسياسات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب التي اعتمدت شعار «أميركا أولا».

وتعهد ترامب خلال حملته الانتخابية بمواجهة الصين بقوة أكبر في مجال التجارة بسبل من بينها فرض رسوم جديدة على السلع الواردة من الخارج.

وقال بوب دادلي الرئيس التنفيذي لشركة بي.بي لرويترز في دافوس «أتمنى أن يغلب صوت العقل في كلا الجانبين».

وتعتمد الصين ـ أكبر مصدر للسلع في العالم ـ اعتمادا كبيرا على التجارة الحرة وستتضرر بشدة من أي موجة جديدة من إجراءات الحماية التجارية واتساع نطاق الاتجاه المناوئ للعولمة.

وتتشارك بكين تقريبا مع الولايات المتحدة في موقع الصدارة كأكبر مستورد للنفط في العالم وأي تباطؤ في الاقتصاد الصيني من شأنه أن يلحق ضررا بالغا بالطلب العالمي نظرا لأن بكين ظلت قاطرة نمو الاستهلاك العالمي للنفط على مدى السنوات العشر الماضية.

وقال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في جلسة عقدت في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعد أكبر تجمع عالمي للمسؤولين والعاملين بقطاع النفط «صعود الصين يجب أن يكون مصدرا للاستقرار ـ لا للصراع».

وفضلا عن توعده بسياسات أكثر صرامة تجاه الصين، قال ترامب إن واشنطن يجب أن تعزز استقلال قطاع الطاقة الأميركي بعيدا عن المنظمات النفطية مثل أوبيك.

وقال الفالح إن أي محاولة لفرض رسوم على ورادات النفط الخارجية لدعم منتجي الخام الأميركي ستلحق ضررا كبيرا في المقام الأول بقطاع تكرير النفط والكيماويات الأميركي.

وقال محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة أوبيك ردا على سؤال حول التوترات المتزايدة «العالم يحتاج إلى الاستقرار من أجل استعادة النمو الاقتصادي القوي وضمان تحقيق هذه المهمة من خلال التعاون على جميع المستويات».

أمين عام "أوبيك": "العالم يحتاج إلى الاستقرار من أجل استعادة النمو الاقتصادي القوي

أكبر مخاطر تهدد أسواق الطاقة تأتي من الصراع الجيوسياسية والحروب التجارية المحتملة

استهلاك مصافي الصين من الخام يرتفع لمستوى قياسي

بكين ـ رويترز: أظهرت بيانات من مكتب الإحصاء الوطني أن استهلاك مصافي الصين من النفط الخام ارتفع 3,7٪ إلى 47,82 مليون طن أو 11,26 مليون برميل يوميا ليبلغ حجم الاستهلاك اليومي مستوى قياسيا جديدا.

وأشارت البيانات إلى أن استهلاك الخام في العام الماضي بلغ أيضا أعلى مستوى له على الإطلاق.

في الوقت نفسه، انخفض إنتاج الخام في ديسمبر 7,7٪ إلى 16,77 مليون طن أو 3,95 ملايين برميل يوميا وفقا للبيانات.